

Distr.: General
4 January 2022
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 4 كانون الثاني/يناير 2022 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2584 (2021) المتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حيث طلب المجلس إليّ في ذلك القرار أن أوافيه، بعد مراعاة آراء جميع الجهات الفاعلة المعنية، ومنها ممثلي الخاص لمالي، وبالتشاور مع قائد القوة، بمعلومات تركز على ما يلي: (أ) التقدم المحرز في عمليات البعثة، والتحديات الأمنية، والتنسيق بين الجهات الفاعلة الأمنية، بما في ذلك في المناقشات الجارية في هيئة التنسيق في مالي؛ (ب) الأداء العام، بما في ذلك تنفيذ خطة التكيف، واستخدام الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام والنظام الشامل لتقييم أداء التخطيط، وتحسين أداء نظام إجلاء المصابين، وعمليات تناوب الأفراد النظاميين، وكيفية معالجة حالات التقصير في الأداء المبلغ عنها؛ (ج) إحاطة عن إدماج جميع عناصر البعثة، بما في ذلك تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل وخطة الانتقال ذات الصلة، تماشياً مع خريطة الطريق التي وضعها المؤرخة 25 آذار/مارس 2021 (S/2021/300، المرفق).

التقدم المحرز في عمليات البعثة

كما هو مبين في تقرير (S/2021/1117)، لا تزال الحالة الأمنية محفوفة بالمخاطر. ففي شمال ووسط مالي، كان لانتشار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تستهدف طرق الإمداد الرئيسية تأثير كبير على قدرة البعثة على التنقل والتغطية الأمنية. وتتعرض معسكرات وقوافل البعثة أيضاً بشكل متزايد لهجمات مباشرة وغير مباشرة متزايدة التطور، كما يتضح من موجة الهجمات التي شنت على البعثة في الفترة من 3 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، بما فيها هجوم شن في 8 كانون الأول/ديسمبر على قافلة تابعة للبعثة في منطقة باندياغارا، مما أسفر عن مقتل سبعة من حفظة السلام وإصابة ثلاثة آخرين بجروح. ويبدو أن تلك الهجمات وسيلة تتخذها الجماعات المسلحة الإرهابية لإظهار قدرتها المستمرة على مضايقة القوات الوطنية والدولية ولبسط هيمنتها على الأراضي وتخويف السكان. ومن المرجح أن يتمثل الدافع وراء تلك الحملة كذلك في النجاحات التي تتصور تلك الجماعات أنها حققتها، والتي تشمل نقل مواقع القوات الدولية إلى أماكن خارج منطقة كيدال.



وتتسم البيئة الأمنية المتدهورة أيضا بتجدد واستمرار الهجمات على المدنيين في وسط مالي، والاشتباكات المسلحة التي تنشب بين العناصر المتطرفة وجماعات الدفاع عن النفس، إلى جانب حوادث العنف بين المجتمعات المحلية، مما يسفر عن وقوع إصابات بين السكان المدنيين، ويؤدي إلى التشريد القسري، وفقدان سبل كسب العيش، وتدمير الهياكل الأساسية الحيوية، ولا سيما الجسور ومنشآت الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد اضطرت مجتمعات محلية أيضا إلى توقيع ما يسمى "اتفاقات النجاة" مع جماعات مسلحة متطرفة. وعموما، واصلت العناصر المتطرفة العنيفة توسيع نطاق أنشطتها نحو جنوب البلد وغربه.

ورغم هذه التحديات، تواصلت أنشطة البعثة على قدم وساق دعما لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، وكذلك الإصلاحات الضرورية لدعم عملية الانتقال والجهود المستمرة لتحقيق الاستقرار وحماية المدنيين في المنطقة الوسطى من البلد. وأسهمت العمليات المتكاملة بشكل متزايد في تلك الجهود، وذلك في إطار دعم السلطات وقوات الأمن المالية في أداء مهامها الأساسية. غير أن وجودها المحدود في الميدان، مقترنا بافتقارها لخطط موحدة لإعادة الانتشار وتحقيق الأمن في المنطقتين الوسطى والشمالية والحفاظ على وجود أمني فيهما، أدى إلى مكاسب قصيرة الأجل ويمكن عكس مسارها بسهولة في كثير من الأحيان.

ولا يزال وسط مالي منطقة تدعو إلى أشد القلق في مجال الحماية. وما فتئت العمليات في هذه المنطقة تحدث أثرا إيجابيا على الصعيد المحلي. وتهدف عملية بيفر إلى تحقيق التكامل بين جهود البعثة في مجال الأمن والحماية وتحقيق الاستقرار بدعم من شرطة البعثة في دوينتزا وما حولها من أجل حماية المدنيين وتيسير عودة سلطات الدولة. وفي إطار العملية، وفي أعقاب عدة إنذارات خلال الأشهر الماضية بوجود تهديدات وشيكة بشن هجمات على قرية بيتاكا، سيرت البعثة دوريات اشترك فيها أفراد القوة والشرطة في القرية وما حولها، مما ساعد على ردع الهجمات وأسهم في الحد من الهجمات على الطريق المؤدية إلى دوينتزا في أيام السوق. ونفذت عملية كامل في الفترة من 8 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 من أجل تعزيز الأمن على الطريق الوطنية رقم 15 الرابطة بين بلدتي سيفاري وباندياغارا. وشمل ذلك أنشطة برية وجوية للاستطلاع والردع، ودوريات بعيدة المدى، وإنشاء قاعدة مؤقتة للعمليات.

وظلت عملية بافالو وبيت التي تقودها القوة تقدم المساعدة في تأمين مناطق في دوائر باندياغارا وبانكاس وكورو وموبتي بتوفير بيئة لحماية المجتمعات المحلية وإتاحة حرية التنقل عن طريق احتواء وعرقلة أنشطة الجماعات المسلحة، وذلك بالتنسيق مع قوات الدفاع والأمن المالية. وساهمت شرطة البعثة في ذلك بالقيام بدوريات منسقة مع قوات الدرك، وبدوريات بعيدة المدى على طول الطرق المؤدية إلى دجيني وكونا وباندياغارا. وعلى الرغم من هذه الآثار الإيجابية، استمر انتقال التهديدات نحو الغرب والجنوب، حيث استغلت الجماعات المسلحة التصدعات المجتمعية. ويزيد من تعقيد ذلك النقص في وجود قوات الدفاع والأمن المالية ومحدودية قدراتها.

وقد تجلى ذلك في فارابوغو، الواقعة في دائرة نيونو بمنطقة سيغو، والتي تواجه أزمة إنسانية وأمنية في أعقاب حصار فعلي تفرضه عليها الجماعات المسلحة المتطرفة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2020، على الرغم من انتشار القوات المسلحة المالية في القرية.

وعلى نحو مماثل، في منطقة غاو، كان لعمليات البعثة أثر إيجابي في غاو ولابيزانغا وميناكا، وذلك تحت مظلة عملية سيكا، التي بدأت في عام 2019 للرد على حوادث العنف ولا تزال تكفل الأمن على طرق العبور الرئيسية. وتهدف الدوريات اليومية الطويلة المدى إلى ضمان حرية الحركة للأمم المتحدة

والمدينين على السواء، ويشمل ذلك القوافل القادمة من النيجر. وواصلت شرطة البعثة أيضا دورياتها البعيدة المدى على طول محور غاو - أنسونغو لتأمين إمكانية الوصول إلى الأسواق عبر تلك الطريق. وكانت هجمات عديدة تحدث بانتظام في مواقع على الطريق بالقرب من بارا وتاشاران، ولكن الدوريات المنتظمة أسهمت في خفض أعدادها.

ونفذت فرقة العمل المتنقلة أول عملية لها بالقرب من ميناكا وأنسونغو في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وركزت الفرقة على مواصلة عمليات الحماية والأمن، وانتقلت إلى واناغونا في جنوب أنسونغو في أعقاب الهجمات التي شنت على تلك البلدة في 8 آب/أغسطس، والتي قتل خلالها أكثر من 50 مدنيا. وساعد الوجود الموسع لفرقة العمل المتنقلة في المنطقة على تحقيق استقرار الأوضاع ومكّن من إجراء عدة تحقيقات ومن تقديم الدعم للمجتمعات المحلية المتضررة. وبفضل الموقف القوي الذي اتخذته فرقة العمل المتنقلة، لوحظ انخفاض كبير في أنشطة الجماعات المتطرفة والإجرامية خلال فترة العملية. غير أن التطرف المصحوب بالعنف والإجرام تزايد بعد انسحاب تلك الوحدة.

وما لم يتم ضمان وجود مستمر لقوات الدفاع والأمن المالية، فإن الجماعات المتطرفة والعصابات الإجرامية قد تعود بعد سحب البعثة في نهاية هذه العمليات. وتهدف أنشطة المساعي الحميدة التكميلية التي تبذلها البعثة إلى التخفيف من حدة هذا الوضع، بما يشمل تنفيذ 12 مشروعا في تلك المناطق بهدف تيسير التنقل وإصلاح المرافق لقوات الدفاع والأمن المالية، مع تحسين سبل كسب العيش والبنى التحتية لفائدة المجتمعات المحلية في المناطق المجاورة.

وظلت عملية فارير، التي تهدف إلى تنفيذ التدابير التي وافقت عليها اللجنة التقنية الأمنية من أجل مراقبة حركة مقاتلي الجماعات المسلحة الممتلئة وأسلحتها. وفي سياق تجمعات الإطار الاستراتيجي الدائم في تمبكتو في 7 و 8 تشرين الثاني/نوفمبر وغاو في الفترة من 17 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر، تمكنت البعثة من مراقبة ورصد أكثر من 150 مركبة و 1 000 شخص باستخدام نقاط التفتيش والدوريات وقوة الرد السريع والرصد بالمركبات الجوية غير المأهولة. ولقيت هذه العملية الترحيب من السلطات المالية ومن الإطار الاستراتيجي الدائم.

ومن أجل تحسين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للبعثة، بذلت جهود كبيرة في استطلاع طرق الإمداد الرئيسية البديلة المؤدية إلى مالي، بالنظر إلى أن قوافل البعثة التي تسير على طول الطرق الحالية تظل هدفا رئيسيا للهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وقد أثبتت عملية برية نفذت في تشرين الأول/أكتوبر، وهي عملية نورذرن غيت، صلاحية طريق الإمداد الرئيسية من الجزائر إلى مالي من حيث المبدأ، والبعثة تقوم حاليا بتقييم جدواها من الناحية اللوجستية. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت عملية استطلاعية جوية بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر، وهي عملية ويسترن غيت، التي أثبتت الصلاحية الأولية لطريق الإمداد الرئيسية من موريتانيا إلى مالي، التي سيتم تأكيدها خلال عملية برية مقبلة. وقد أجريت مناقشات مع مسؤولين من الجزائر وموريتانيا، وتعد هذان البلدان بتقديم الدعم اللازم.

وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية في شمال مالي ووسطها على السواء. وشمل ذلك تقديم المساعدة الأمنية لبرنامج الأغذية العالمي في تشرين الأول/أكتوبر في إطار البعثات الإنسانية التي أوفدها البرنامج إلى دوائر غوندام وتونكا ونيانغونكي وسومبي، ووفرت قوة البعثة

وشرطتها الأمن في مطار ميناكا من أجل تيسير الرحلات الجوية الإنسانية. وقدمت البعثة أيضا دعمها في إجراء تقييم إنساني في فارابوغو في 8 كانون الأول/ديسمبر.

تنسيق الوجود الأمني

واصلت هيئة التنسيق في مالي العمل بوصفها المنتدى الرئيسي لتنسيق أنشطة الجهات الفاعلة الأمنية في مالي. وركزت المناقشات التي جرت في 4 تشرين الأول/أكتوبر على إعادة تشكيل عملية برخان وانسحابها من كيدال وتيساليت وتمبكتو، التي لها آثار عملياتية على البعثة، منها ما يتعلق بحماية أفراد البعثة ومنشأتها، وذلك نتيجة لمحدودية العدد المتاح من الطائرات العمودية المسلحة القادرة على تقديم الدعم في الظروف القصوى.

وخلال اجتماع هيئة تنسيق الأمن الداخلي في مالي الذي عُقد في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، ركزت المناقشات على الحالة الأمنية في المنطقة الوسطى، ومبادرة "ميناكا بدون أسلحة"، والإعداد لتأمين الانتخابات، ونشر أفراد قوات الأمن المالية من النساء في المنطقتين الوسطى والشمالية.

وبالتنسيق مع مركز التنسيق وإدارة الأزمات، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في مالي، وقوات الأمن المالية، أجرت شرطة البعثة في 3 تشرين الأول/أكتوبر تمرين محاكاة يهدف إلى تأمين مركز للاقتراع في أعقاب حادث إرهابي وتساعد أعمال العنف.

وبالإضافة إلى ذلك، عززت شرطة البعثة تعاونها مع قوات الأمن المالية بسبل منها الاشتراك في المواقع مع الشرطة المالية في 67 موقعا، 47 منها في المنطقتين الشمالية والوسطى، مما يجعل من السهل جدا تقديم المساعدة التقنية وتبادل الخبرات. ولا بد من بذل مزيد من الجهود لضمان إجراء تحقيقات أكثر فعالية في 674 قضية جنائية حددتها شرطة البعثة في المنطقتين الوسطى والشمالية. ولم تحقق قوات الأمن المالية حتى الآن إلا في 212 من تلك القضايا. ولم يُطلب من شرطة الأمم المتحدة أن تقدم دعمها للتحقيقات إلا في 24 قضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في غاو (16) وتمبكتو (5) وميناكا (3).

وواصلت البعثة تركيزها على المساعدة في إعادة نشر وتشغيل الوحدات المعاد تشكيلها. وقدمت البعثة الدعم في التدريب والنقل واللوجستيات لتلك الوحدات، وشمل ذلك نقل 241 جنديا من باماكو إلى غاو في 23 آب/أغسطس، ثم نُقلوا من هناك إلى ميناكا في إطار عملية برخان. وقدمت البعثة أيضا تدريباً عملياتياً للكتيبة المعاد تشكيلها ورافقتها في أول دورية لها في كيدال في آب/أغسطس، مع وضع قوة للرد السريع على أهبة الاستعداد للتدخل إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

أداء البعثة

لا تزال الحالة السياسية والأمنية في مالي معقدة للغاية، وقد ظلت البعثة تكيف عملياتها ودعمها لقوات الدفاع والأمن المالية لمواجهة تلك التحديات. وأحرزت تقدماً ملموساً فيما يتعلق بخطة المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، لا سيما فيما يتعلق بالحرص على الاتساق الجماعي حول استراتيجية سياسية واحدة وضمان التكامل الاستراتيجي والتنفيذي. وقامت البعثة، في أعقاب تجديد ولايتها في حزيران/يونيه 2021، بتتقيق مفهومها وصياغة خطتها، وهما يوفران التوجيه الاستراتيجي لجميع عناصر البعثة. وتماشياً مع الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام، يجري حالياً تحديد عملية منقحة

للنظام الشامل لتقييم أداء التخطيط من أجل رصد التقدم الفصلي الذي تحرزه جميع العناصر والشعب في إطار نتائج خطة البعثة الجديد. وسيدعم ذلك زيادة عمليات جمع البيانات وتقييمها على نطاق البعثة، كما إنه سيدعم في نهاية المطاف الزيادة في اتخاذ القيادة العليا قراراتها بناء على الأدلة وفي ممارسة المساءلة الداخلية عن تحقيق النتائج المقررة.

وظل حفظه السلام التابعون للبعثة يصدون الهجمات العدائية بقوة، لا سيما في أغيلهوك، حيث وقع 26 هجوما في الفترة الممتدة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر وحدها. وتناوبت فصيلتان من كيدال أو تيساليت على تعزيز أغيلهوك. وبذلت البعثة أيضا جهودا كبيرة من أجل تعزيز حماية المعسكرات. ومن المتوخى اتخاذ تدابير إضافية في إطار خطة التكيف، بما في ذلك تحويل كتيبة احتياطية إلى قوة للرد السريع لها مزيد من القدرة على الحركة. ومن المتوقع أيضا أن تصل معدات تجارية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع إلى كيدال في الربع الأول من عام 2022.

وبموازاة ذلك، عززت البعثة المساعي الحميدة التي تقوم بها من أجل معالجة الشواغل التي أعربت عنها فئات من السكان، إذ أوفدت ثلاث بعثات متكاملة لبناء الثقة إلى أغيلهوك، حيث عقدت اجتماعات مع السلطات المحلية وزعماء المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة الموقعة ومنظمات المجتمع المدني. ويجري أيضا تنفيذ مشاريع الصندوق الاستثماري ومشاريع سريعة الأثر، مع التركيز على إمدادات المياه والكهرباء وتوليد الدخل.

وتعد حماية المدنيين من بين المجالات التي حققت فيها البعثة تحسنا في الأداء والمساءلة. فعلى سبيل المثال، بدأت البعثة في أوائل عام 2021 في الاستفادة من قواعد عملياتها المؤقتة كنقاط انطلاق أمامية تتضمن منها العناصر المدنية التابعة للبعثة إلى العمليات الجارية لتقضي الليل في المناطق التي لا يكون لها وجود فيها في الظروف العادية. ويمكن ذلك العناصر المدنية التابعة للبعثة من بدء وتنفيذ أنشطتها، التي تشمل الحوار والمشاركة المجتمعية والتحقيقات في المناطق التي يصعب الوصول إليها. ومن بين الآثار الإيجابية التوقيع على اتفاق سلام محلي في 8 تشرين الأول/أكتوبر بين مجتمعين محليين في أوغوسوغو، التي قتل فيها نحو 200 مدني في هجمات وقعت في آذار/مارس 2019 وشباط/فبراير 2020. وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب تهديدات وجهت إلى مدنيين في تاسيغا، بمنطقة غاو، في 1 كانون الأول/ديسمبر 2021، تم تفعيل آلية الإنذار المبكر والاستجابة السريعة التي وضعتها البعثة، مما أدى إلى قيام القوة بإنشاء قاعدة مؤقتة للعمليات في تلك المنطقة.

وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك قيود كبيرة، كما يتضح من مذبة 8 آب/أغسطس، التي راح ضحيتها أكثر من 50 مدنيا في واناغونا بمنطقة غاو، ومن الهجوم الذي تعرضت له حافلة في 3 كانون الأول/ديسمبر في سونغو بمنطقة باندياغارا، الذي قتل فيه أكثر من 30 مدنيا. وتشمل الدروس المستخلصة أهمية الإسراع في تفعيل آلية الإنذار المبكر والاستجابة السريعة، وتحسين التحليل المشترك والمعالجة المتكاملة للمعلومات على المستوى الميداني، وتعزيز أساليب تحليل الاتجاهات، بما فيها الديناميات العابرة للحدود، والعوامل الحاسمة في تمكين القوات، على النحو المتوخى في خطة التكيف، من بين أمور أخرى.

أما فيما يتعلق بالتحليل المتكامل، فإن جهودا مشتركة تبذل من أجل تحقيق الاتساق في عمليات تدوين بيانات الحوادث ذات الصلة بحماية المدنيين وغيرها من الحوادث والتحقق منها في منظومة

الأمم المتحدة لإدارة المعلومات المسماة قاعدة بيانات تقدير الحالة العسكرية بالاستناد إلى عناصر جغرافية مكانية، التي تستخدم أساساً لرصد الحوادث المتصلة بالأمن. كما إن الإنذارات المبكرة، التي تساعد البعثة على تمثيل التهديدات المحدقة بالمدنيين على نحو أكثر تماسكاً، أصبحت الآن تدرج في قاعدة بيانات تقدير الحالة العسكرية. ومن شأن تعزيز اتساق البيانات بين الأقسام والعناصر أن يحسن عمليات التخطيط للدوريات في المناطق التي تنثر الشواغل وأن يساعد على تقييم أثر وجود شرطة البعثة أو قواتها في الأجل المتوسط والطويل، وعلى نقادي ازدواجية الجهود، وتمكين جميع العناصر من تحسين أوجه التآزر فيما بين أنشطتها.

وواصلت البعثة اتخاذ خطوات للزيادة في عدد الإناث من أفرادها، وهو أمر يكتسي أهمية حيوية في التواصل بفعالية مع السكان في جميع القطاعات. وفي إطار مبادرة إلسي، تشمل التحسينات توفير مرابض في أماكن إقامة الإناث من بين الأفراد المتقدمين من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وتوفير مرافق ترفيهية آمنة، وبناء هياكل ذات جدران صلبة بدلاً من أماكن الإقامة الجاهزة. وقدمت شرطة البعثة اقتراحاً إلى المقر في كانون الأول/ديسمبر بهدف توسيع أماكن الإقامة وهياكل الصرف الصحي المخصصة للإناث في جميع المعسكرات الأحد عشر التي تؤوي وحدات الشرطة المشكلة التابعة لها.

وتعترف البعثة بالأداء المتميز للأفراد النظاميين، وفقاً لأولويات الأداء الواردة في الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام. فخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، رشحت شرطة البعثة وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة للحصول على استحقاق علاوة المخاطر عن أدائهما الذي تجاوز ما يدعو إليه الواجب، إذ رافقتا أفراداً مدنيين وآخرين في مناطق لا توجد فيها قوات أمنية محلية تقدم الدعم، وقامتاً بالسيطرة بفعالية على الحشود أثناء الاحتجاجات على وجود قوات البعثة وغيرها من القوات الدولية.

تنفيذ خطة التكيف

تواصل البعثة تنفيذ خطة التكيف الخاصة بقواتها، التي تزيد قدرات البعثة في وسط مالي، بعد التأخيرات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعملية تشكيل القوات. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، أصبح مستشفى المستوى 2 في موبتي يعمل بكامل طاقته. وتزايدت كذلك القدرة على التخلص من الذخائر المتفجرة في الأشهر الستة الماضية، إذ تنتشر الآن ستة أفرقة في مسرح العمليات. وتم نشر وحدة للطائرات العمودية المتوسطة للأغراض العامة في غاو. ومن المتوقع أن تتضمن وحدات إضافية إلى البعثة في الأشهر الستة المقبلة أو أن يتغير تشكيلها الحالي حسب عمليات التناوب المقررة. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت البعثة معدات تجارية للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع في تمبكتو، مما زاد كثيراً في قدرة البعثة على الرصد وجمع المعلومات الاستخبارية.

وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن أداء البعثة ما فتى يتضرر من الافتقار إلى القدرة الكافية والملائمة على الإجلاء الجوي، ولا سيما فيما يتعلق بالطائرات العمودية المتوسطة للأغراض العامة والطائرات العمودية المسلحة. وهذه عوامل لها أهمية حيوية في تمكين البعثة من مواصلة تنفيذ ولايتها في جميع أنحاء منطقة عملياتها وضمان سلامة وأمن أفرادها ومنشآتها في ضوء التهديدات المتزايدة التعقيد، لا سيما في سياق إغلاق معسكرات عملية برخان في الشمال، على الرغم من أن القوات الفرنسية لا تزال تقدم دعماً جويًا حاسماً. وأنا أجدد ندائي الداعي إلى أن تواصل جميع الدول الأعضاء تقديم الدعم لخطة التكيف التي وضعتها البعثة وأن تساهم بالفعل في حشد الأصول الجوية المقرر توفيرها.

تقييم العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتماشيا مع أولويات الأداء الواردة في الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام، أنجز ما مجموعه سبعة من تقارير التقييم، تتعلق بتقييم ثلاث من وحدات المشاة، ووحدتين للطيران، ووحدتين هندسيين. وقد أوشكت ثمانية تقارير أخرى على الاكتمال. وكان الأداء العام للوحدات التي جرى تقييمها أداء مرضيا، بما في ذلك فهمها ودعمها لولاية البعثة، والتدريب، واللوجستيات، وحماية المدنيين، والسلوك والانضباط، والاستدامة، والصحة.

ومن أوجه القصور التي حددت في تقارير التقييم التي أعدها قائد القوة الحاجة إلى الرفع من عدد الإناث في صفوف حفظة السلام، وإلى الالتزام بخطط الصيانة الرئيسية المقررة للمعدات، والإبلاغ في الوقت المناسب عن المركبات المحصنة ضد الألغام الصالحة أو غير الصالحة للاستعمال، واستبدال المركبات المحصنة ضد الألغام وزيادة عددها و/أو استبدال ما تضرر منها. فقد دُمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ست مركبات محصنة ضد الألغام وناقلات أفراد مسلحين نتيجة لحوادث استُخدمت فيها أجهزة متفجرة يدوية الصنع. وتضررت قوافل الكتائب القتالية التابعة للبعثة بشكل خاص، إذ دُمرت 23 من أصل 85 من المركبات المحصنة ضد الألغام وناقلات الأفراد المسلحين التابعة لقوافل السرايا القتالية الموجودة حاليا في مسرح العمليات. وبالنظر إلى تطور الهجمات التي تُشن على حفظة السلام، تظل المركبات الملائمة المحصنة ضد الألغام معدات لها أهمية حاسمة في إنقاذ الأرواح من أجل تقادي ارتفاع أعداد القتلى والمصابين بجروح خطيرة. وقد وضعت خطط لتحسين الأداء من أجل معالجة أوجه القصور المذكورة وقدمت توصيات بشأن ذلك إلى البلدان المساهمة بقوات.

وأنجزت البعثة 20 من التقييمات والتقارير المتعلقة بالأداء. وبينت تلك التقييمات والتقارير أن أداء وحدات الشرطة المشكلة كان مرضيا عموما. وشملت مجالات التحسين جودة المعدات، ولا سيما المركبات، ووجهت إلى الوحدات تعليمات باتخاذ إجراءات تصحيحية لتحسين جاهزيتها العملية. ولا تزال جميع وحدات الشرطة المشكلة العشر تخضع للتفتيش العمليتي كل شهر.

تناوب القوات

أحرزت البعثة تقدما في التعجيل بتحقيق جاهزية الكتائب للعمليات عن طريق خفض دورة تناوب كتائب المشاة إلى النصف، أي من 16 أسبوعا إلى 8 أسابيع. وستظل هذه الأسابيع الثمانية مع ذلك تتألف من حجر صحي إلزامي مدته أسبوعان للوقاية من فيروس كوفيد-19، وأسبوع واحد كحد أقصى للإعداد والفرز، وأسبوع واحد من التدريب في مسرح العمليات. ورغم نجاعة الحجر الصحي الإلزامي في البعثة لمدة أسبوعين في احتواء انتشار الفيروس، فإنه لا يزال يؤثر تأثيرا كبيرا على القدرة العملية للبعثة.

وقد أتمت شرطة البعثة دورتين من دورات التناوب. ولا يزال النشر غير الكامل لوحدة الشرطة المشكلة المصرية الثانية التي تتخذ من موبتي موقعا لها مدعاة للقلق نتيجة لحجز معداتها في داكار منذ آذار/مارس 2020 بسبب نزاع مالي بين المتعاقد والمتعاقد معه من الباطن.

التحديات المطروحة والجهود المبذولة للتغلب عليها

تستلزم التحديات العديدة التي تواجه البعثة الانهماك في التركيز على تعزيز تدابير التخفيف. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الجهود التي تبذلها البعثة من أجل التخفيف من حدة المخاطر المرتبطة

بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام، والتحقيق في الوفيات والإصابات والإبلاغ عنها، ووضع استراتيجيات للنقص منها إلى أدنى حد مع الحفاظ على وتيرة العمليات.

فالخطر الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والألغام ما فتئ يتطور ولا يزال يشكل تحدياً رئيسياً من التحديات التي تواجه البعثة. وتشير الهجمات التي شنت بهذه الأجهزة إلى تطور واضح في هذا التهديد، سواء من الجانب التكتيكي للأجهزة أو قوة الفتك التي تتميز بها. وقد أدت شدة وطبيعة حوادث التفجير التي أثرت على البعثة حتى الآن في عام 2021 إلى أكبر عدد من الإصابات التي شهدتها عمليات حفظ السلام منذ عام 2013، وهي 136 إصابة في عام 2021 في تاريخ 13 كانون الأول/ديسمبر (15 قتيلاً و 121 جريحاً)، في حين بلغ عدد الضحايا 102 في عام 2016. وفي عام 2021، تزايد عدد الهجمات على الطرق الرئيسية والقوافل والقواعد المؤقتة للعمليات، وشمل الهجومين الانتحاريين بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات، اللذين استهدفا قاعدتي العمليات المؤقتة التابعتين للبعثة في كيرينا بمنطقة دوينترا، وبالقرب من إيشاغارا في دائرة بوريم بمنطقة غاو، في وقت سابق من عام 2021، واللذين أسفرا عن مقتل أحد حفظة السلام وإصابة 40 آخرين بجروح. وقد استجابت البعثة لهذا التهديد المتنامي باتباع نهج متكامل، يشمل تعزيز التخطيط للتخفيف من حدة مخاطر التفجيرات، إلى جانب تدريب متخصصين في تهديدات محددة وتقديم الدعم لحفظة السلام المنتشرين في شمال مالي. وشاركت شرطة البعثة بانتظام في التحقيقات التي أجريت بعد تلك التفجيرات، وواصلت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم التدريب في أساليب التحقيق في أعقاب التفجيرات لأفراد البعثة العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها في المناطق.

ونتيجة عن تلك الجهود اكتشف نسبة عالية من الأجهزة المتفجرة وإبطالها، مما حال دون وقوع العديد من الإصابات في صفوف قوات حفظ السلام ومنع تدمير الأصول التي تملكها. ومنذ كانون الثاني/يناير 2021، جمعت البعثة وأبطلت 45 جهازاً من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي استهدفت البعثة، ومجموعها 98 جهازاً، وانفجر منها 53 جهازاً.

ويتطلب ارتفاع عدد الوفيات والإصابات الخطيرة والأضرار الجسيمة التي لحقت بالمعدات المملوكة للأمم المتحدة والوحدات التابعة لها إنشاء آليات وقائية قوية. وقد نظمت البعثة الإجراءات التشغيلية الموحدة المتعلقة بجمع الأدلة و/أو المعلومات وتحليلها وإدارتها ونقلها، ووضعت نظاماً لتعزيز الكفاءة وتحسين التنسيق بين العناصر وزيادة الوعي والقدرات. وعموماً، زادت البعثة بقدر كبير في عدد تقارير مجلس التحقيق المنجزة، الذي ارتفع من 48 تقريراً في عام 2018 إلى حوالي 80 (من أصل أكثر من 100 حالة) في نهاية عام 2021. ولا تزال هناك تحديات عديدة، منها افتقار الأفراد النظاميين إلى المهارات المتخصصة اللازمة لإجراء تحقيقات معقدة، إلى جانب الصعوبات التي تواجه بعض الوحدات في الحصول على المعلومات والاتصال بالضحايا والشهود.

وتدرك البعثة أهمية تعزيز قدرة النظراء الوطنيين على مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة المشورة والتدريب المتخصص بشأن أساليب التخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتخفيف من حدة تهديداتها إلى 136 من أفراد قوات الدفاع والأمن المالية (تلقى 58 منهم التدريب على يد أفراد ماليين سبق أن دربتهم دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بينما دربت الدائرة 78 فرداً بشكل مباشر). وقامت شرطة البعثة أيضاً بتقديم تدريب متخصص لفائدة 739 فرداً (من بينهم 92 امرأة) على مدى 66 دورة تدريبية في مجال

التخفيف من مخاطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والتحقيقات فيما بعد الهجمات، وإدارة أماكن وقوع الجرائم، والقانون الدولي الإنساني، ومكافحة الإرهاب، واستخدام الاتصالات الهاتفية في التحقيقات الجنائية، وأعمال التحقيق القضائي، وإعادة تمثيل حوادث إطلاق النار، والاستخبارات العامة، والاستخبارات في مكافحة الإرهاب، وتدريب المدربين. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة جمع ومعالجة الأدلة المادية من مختلف أماكن وقوع الجرائم. كما إن مختبر شرطة البعثة يؤدي كامل مهامه، مما يمكنه من إجراء تحليلات الأدلة الجنائية التي يمكن تسليمها إلى السلطات المالية لمساعدتها في الملاحقات القضائية. وقد تم تجهيز وتحليل ست قضايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وكما هو مبين في رسالتي السابقة (S/2021/520)، فإن التشغيل الكامل لفرقة العمل المتنقلة التابعة للبعثة، وهي جزء أساسي من خطة التكيف، تعوقه الشواغل التي أعربت عنها بعض البلدان المساهمة بقوات، ومنها ما يتعلق بعمليات إجلاء الضحايا، مما يحد بدرجة كبيرة من مناطق نشر الوحدات التي تتألف منها فرقة العمل.

وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تعزيز إجراءاتها المتعلقة بإجلاء المصابين، بما في ذلك من خلال استعراض أجري في المقر في تموز/يوليه. وفي كانون الأول/ديسمبر، بدأت البعثة العمل بأداة إلكترونية لتقييم الأداء، لتتمكن من تحسين أساليب قياس ورصد قدراتها. ولا يزال إجلاء المصابين يشكل جانبا هاما من الدعم الذي تقدمه البعثة إلى قوات الدفاع والأمن المالية، إذ قامت البعثة منذ كانون الثاني/يناير 2021 بإجلاء ما لا يقل عن 187 فردا بناء على طلب قوات الدفاع والأمن المالية.

تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل والخطة الانتقالية

زادت البعثة من التنسيق بين عناصرها بتعزيز الآليات والمبادرات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي والتنسيق العملي المتكاملين. وتم تعزيز جهود التخطيط المتكامل والتنسيق بين العناصر من خلال مفهوم البعثة المنقح، وما تلاه من وضع خطة للبعثة. وفي سياق صياغة الرؤية والاعتبارات الرئيسية لتنفيذ الولاية في سياق ما فتى يتطور، نص كل من مفهوم البعثة وخطة البعثة على تحديد الأولويات الاستراتيجية وترتيب تدخلات البعثة بمزيد من الوضوح، فضلا عن وضع إطار للنتائج يمكن على أساسه تقييم الأداء باستمرار، تماشيا مع أولويات الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام.

واشتركت البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري في تعزيز الدعم المتكامل المقدم لعملية الانتقال السياسي الجارية والعودة إلى النظام الدستوري الديمقراطي. فالمرحلة الأولى من خريطة الطريق التي وضعتها البعثة لتنفيذ ولايتها (S/2021/300، المرفق) تركز على الأهداف الرئيسية التي يتعين تحقيقها خلال مرحلة الانتقال السياسي التي يتوقع أن تنتج بانتخابات وطنية. وسيحدد اختتام المرحلة الأولى ببلوغ معالم الانتقال السياسي والامتثال لشروطه المنصوص عليها في خريطة الطريق. وخلال هذه المرحلة، تتسق البعثة بإجراءات مشتركة مع الفريق القطري في إطار الخطة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية التي وضعت في أواخر عام 2020. وتلبي هذه الخطة متطلبات إطار استراتيجي متكامل للمرحلة الأولى، ومنها الرؤية الشاملة والأولويات المشتركة وتقسيم العمل من أجل استدامة السلام في مالي، بما يكفل التكامل بين جهود كل من البعثة والفريق القطري. وحالما تنتهي عملية الانتقال السياسي، ستخوض البعثة المرحلة الثانية، إذ ستواصل التصدي للتحديات الرئيسية المتبقية في الشمال والوسط، ضمن أمور أخرى. وسيكون التخطيط الطويل الأجل لعملية الانتقال في إطار المرحلة الثانية عملية تعاونية استراتيجية تنفذ مع حكومة مالي

وشركاء آخرين، من بينهم الفريق القطري، من أجل تعزيز مكاسب بناء السلام ومنع نشوب نزاعات في المستقبل. وفي هذا السياق، يتمثل الهدف في وضع إطار استراتيجي متكامل وجدول زمني انتقالي جديدين، يتماشيان مع التوجيه السياساتي المنقح على نطاق المنظومة المتعلق بالتكامل.

وكجزء من الجهود المتكاملة المبذولة على نطاق الأمم المتحدة من أجل تقديم دعم دينامي وموجه نحو تحقيق النتائج إلى الحكومة طوال فترة الانتقال السياسي، عقد في تموز/يوليه معتكف مشترك للإدارة العليا لكبار قادة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لتقييم الأولويات وتحسين تركيز الجهود المنسقة من أجل المرحلة الأولى من فترة الانتقال السياسي. وتحقيقاً لهذه الغاية، اشتركت البعثة مع الفريق القطري في تحديد مجموعة من المشاريع الرئيسية للعمل المتكامل خلال فترة الانتقال السياسي.

وعلى سبيل المثال، قام في الآونة الأخيرة كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والبعثة المتكاملة، في شراكة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية، بوضع "برنامج دعم تحقيق الاستقرار في مالي من خلال تعزيز دولة القانون" للسنوات الأربع المقبلة (2021-2024)، بغية تقديم الدعم للسكان الماليين في تحسين قدرتهم على الصمود في وجه النزاعات وتمكينهم من العيش في بيئة تُحترم فيها سيادة القانون. وبالإضافة إلى ذلك، قام فريق الأمم المتحدة الانتخابي المتكامل، المؤلف من البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتقديم الدعم في عمليات تسجيل الناخبين، بسبل منها نشر المواد والخبرات وتدريب قوات الدفاع والأمن المالية، فضلاً عن المسؤولين الماليين، دعماً للعملية الانتخابية.

وقدم الفريق الانتخابي المتكامل أيضاً خبراء ومشورة تقنية بشأن الدورة الانتخابية إلى الهيئة التشريعية الانتقالية، وهي المجلس الوطني الانتقالي، وإلى المحكمة الدستورية. ويستمر أيضاً تقديم الدعم التقني والمالي في إطار هذا النهج المتكامل إلى الوزارات الحكومية المسؤولة عن الإصلاحات السياسية والمؤسسية لإجراء مشاورات مع الأحزاب السياسية، والجهات الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، ومنظمات المجتمع المدني، والرابطات المهنية، والزعماء التقليديين والدينيين، ومواطني مالي المقيمين بالخارج.

ومن الأمثلة الأخرى على الأعمال المتكاملة التي تضطلع بها الأمم المتحدة مشروع تشترك في تنفيذه البعثة حالياً مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أجل دعم تحسين إدارة الترحال الرعوي في دائرة دجيني لاستعادة التماسك الاجتماعي والحد من التوترات بين المزارعين المستقرين والرعاة الرحل. وتُبذل جهود متكاملة لتحسين ترسيم ممرات الترحال الرعوي وتعزيز بناء توافق الآراء على المستوى المجتمعي، ودعم أفراد المجتمعات المحلية في إنشاء لجان لإدارة الترحال الرعوي في القرى والبلديات. وفي مبادرة منفصلة، تقوم البعثة بالتنسيق الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالمشاريع الرامية إلى تعزيز قدرات لجان الأراضي في البلديات والقرى، ضماناً للتكامل في التغطية الجغرافية في جميع أنحاء المنطقة الوسطى من مالي.

وختاماً، وعلى الرغم من البيئة المتزايدة الصعوبة، فإن البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري عملاً بفعالية مع شركائهما على تنفيذ ولايتهما دعماً لشعب مالي. وشمل ذلك بذل جهود لتعزيز زيادة الملكية الوطنية للعمليات الجارية. وتحقيقاً لتلك الغاية، نظمت البعثة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر سلسلة من

حلقات العمل والاجتماعات مع الحكومة والحركات الموقعة ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تحسين فهم ولايتها وتعزيز المساءلة المتبادلة على أساس مسؤوليات كل جهة على حدة.

وأنا أود أن أشيد بالرجال والنساء العاملين في البعثة على جهودهم الدؤوبة، على الرغم من التحديات والمخاطر اليومية التي يواجهونها. فدورهم ودور البعثة لا يزالان يكتسبان أهمية حاسمة في دعم تنفيذ اتفاق السلام، وكذلك في تحقيق الاستقرار في وسط مالي. ولا تزال المساعي الحميدة التي تقوم بها البعثة، إلى جانب وساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، جهوداً لا تقدر بثمن خلال هذه الفترة المطولة من الانتقال السياسي.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش
